

تقويم برامج التسليف الزراعي في العراق:

تتناول السياسة الزراعية دراسة البرامج والخطط الكفيلة بتطوير الزراعة وتتضمن هذه البرامج الطرق والاساليب الزراعية التي يتحقق بتنفيذها اكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع بشكل عام وللعاملين في الزراعة بشكل خاص وذلك عن طريق:

1- رفع انتاجية الموارد الزراعية.

2- تحسين نوعية الانتاج الزراعي.

3- زيادة الدخل الزراعي وضمان عدالة توزيعه ونموه.

4- نظام التسليف اداة فعالة لتنفيذ السياسة الزراعية.

وفيما يتعلق بتقويم البرامج التسليفية في العراق يمكن القول بأنه عبارة عن تحديد قيمة او صلاحية برامج التسليف الزراعي وقياس الكفاءة وبالتالي تحقيق التقدم الحاصل لاهداف تلك البرامج وتشخيص المشاكل التي تعترض عملية تطبيق تلك البرامج وذلك من خلال واحد او جميع المؤشرات التالية.

1- تنفيذ برامج التسليف الزراعي: ان نجاح اي برنامج وخاصة البرنامج الائتماني لا يعتمد

على ما يخصص له من موارد مالية فحسب بل وايضا الى امكانية تنفيذه من قبل الاجهزة

الادارية والفنية المتاحة كما موضح في الجدول ادناه .

جدول رقم (7) نسب تنفيذ الخطة الزراعية المتعلقة بالقروض الزراعية للنشاطات المختلفة لعدة

سنوات

الغرض او النشاط الزراعي	1978	1979	1980
التجهيزات الزراعية	67	75	74
التسويق الزراعي	54	74	78
خدمات المكائن	48	60	56
المكائن والآلات الزراعية	46	60	47
مشاريع الثروة الحيوانية	31	56	37
البساتين	68	83	92
المباني والمنشآت	2	36	5
مشاريع واغراض اخرى	63	74	84
متوسط نسبة التنفيذ	%51	%67	%61

وهكذا يلاحظ ان المبالغ المرصدة في الخطط الائتمانية لم ينفذ منها في احسن الاحوال الا 67%

في المتوسط .

2- كفاية الائتمان الزراعي: تعتبر كفاية الائتمان احد المبادئ اللازم مراعاتها عند منح الائتمان

الزراعي لغرض تحقيق الاهداف المنشودة من برنامج الاقراض الزراعي .

3- شمول الائتمان الزراعي : ويقصد من ذلك اتاحة الفرصة امام جميع الفلاحين والمزارعين

بكل اعمارهم واحوالهم واجناسهم في الحصول على القروض التي يطلبونها ومقدارها وفقا

للسياسة الائتمانية في القطر.

4- تسديد القروض الزراعية: وهو اهم مرحلة من مراحل التسليف الزراعي وعلى مدى نجاحها

يتوقف نجاح برنامج الائتمان الزراعي ومن خلال دراسة نسب التسديد يمكن التعرف على

نقاط القوة والضعف في ادارة برامج التسليف الزراعي.

اعداد : م.م. نهى محمد جواد
لقد جرت بعض المحاولات من قبل الباحثين لدراسة اسباب انخفاض نسب تسديد القروض
الزراعية وشخصت جملة من الاسباب كما يراها هؤلاء الباحثين نشير الى بعض منها.

أ- المبالغة في تقدير حاجة المستلف وخاصة الجمعيات الفلاحية التعاونية الى القروض

الزراعية فمن الملاحظ ان معظم تلك الجمعيات تسحب سلفا كبيرة لا تتناسب وامكانياتها

وامكانيات اعضائها او المردود الاقتصادي للمشاريع.

ب- عدم الدقة في وضع الخطط الائتمانية سواء على مستوى الفرد او الجمعيات الفلاحية

التعاونية.

ت- الكثير من القروض التي منحت الى المشاريع الزراعية تمت بدون اجراء دراسات الجدوى

الاقتصادية.

ث- انخفاض معدل الانتاجية وضعف دخل الاسرة الفلاحية بالقياس الى نطاقها الاستهلاكي.

ج- التوقيت المناسب لمنح القرض وتحصيله يعتبر من الاسباب او العوامل الاقتصادية التي يتوقف عليها تسديد القرض.

ح- الصفات الشخصية للمستلفين قد تكون الصفات الشخصية من بين الاسباب او العوامل التي تؤدي الى قيامهم او عدم قيامهم بتسديد القروض.

خ- العوامل الطبيعية والاجتماعية.

د- عدم وضوح فكرة العمل المصرفي لدى جمهور المقترضين من الفلاحين.

ذ- عدم توفر الكادر الفني المدرب بالقدر الكافي للخروج الى المزارع ودراسة طلبات المستلفين.

ر- ان القروض التي يقدمها المصرف الزراعي التعاوني هي بالأصل قروض انتاجية ومن

اللازم ان تجري عملية توجيه المزارعين لاستثمارها بأفضل شكل ممكن لغرض زيادة وتحسين الانتاج. اعداد: م.م. نهى محمد جواد

5- سعر الفائدة الذي يتقاضاها المصرف الزراعي التعاوني على قروضه : ان سعر الفائدة التي

يتقاضاها المصرف الزراعي على قروضه قد مر بتقلبات مختلفة بين الارتفاع والانخفاض

وقد استقرت السياسة السعرية للمصرف في الوقت الحاضر على ان تتراوح اسعار الفائدة

على القروض الزراعية بين 0,5% والى 4% عدا قروض ازالة التفتيت والحفارات وشراء

حصص الاوقاف فأنها تبلغ 7%.

6- الاهمية النسبية لأنماط التسليف الزراعي

7- ضمانات القروض الزراعية المطلوبة من قبل المصرف الزراعي التعاوني وتشمل

أ- العقارات التي يجوز رهنها والابنية المشيدة.

ب- مغروسات المغارسين على ان لا تقل حصة المغارس عن ثلث المغروسات عن كل عقار.

ت- المحاصيل الزراعية في المخازن والسايلاوات.

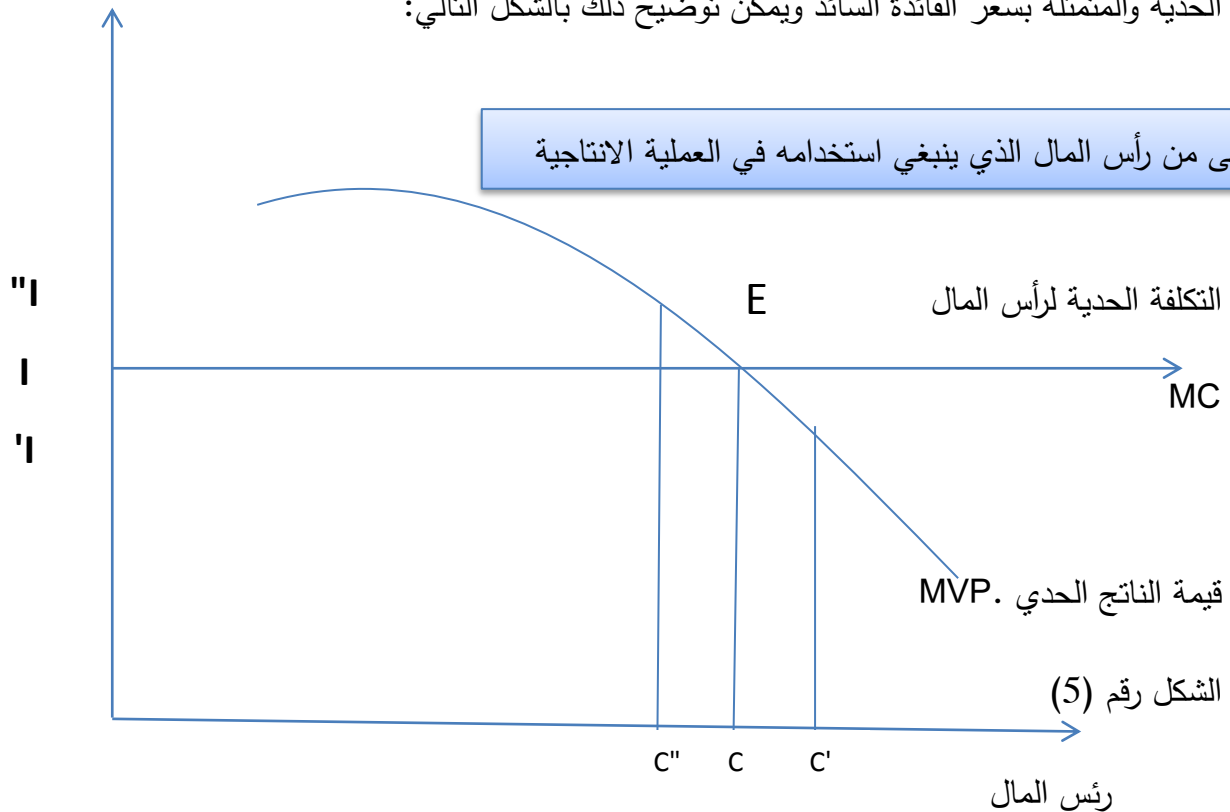
ث- المكائن والآلات الزراعية بشرط ان لا تكون محجوزة من قبل الغير وتعزز بعقار 100% من قيمتها .

ج- الضمانة الشخصية وضمانة السيد وزير الزراعة.

8- حجم القروض المقدمة الى القطاع الزراعي وواجه صرفها.

الاستخدام الامثل لرأس المال :

ان الوسيلة المناسبة التي يمكن الاستعانة بها في التعرف على الاستخدام الامثل لأي عنصر من عناصر الانتاج هو التحليل الحدي اذ توضح النظرية الاقتصادية بانه يمكن بلوغ احسن مستوى للإنتاج عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي مع الكلفة الحدية لعنصر الانتاج وبما ان رأس المال هو احد عناصر الانتاج المهمة فأن الاستخدام الامثل له يتحدد بتساوي قيمة الناتج الحدي مع الكلفة الحدية والمتمثلة بسعر الفائدة السائد ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:



وهكذا يمكن تعيين الكمية المثلى من رأس المال الذي ينبغي استخدامه في العملية الانتاجية والتي تتحدد بالمقدار (OC) نتيجة تقاطع منحنى الكلفة الحدية لرأس المال مع قيمة الناتج الحدي في النقطة (E) ويسعر فائدة مقداره (O1)

ولكن منحنى الناتج الحدي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على وسائل الانتاج بسبب الاكتشافات الجديدة او بسبب التغير في كفاءة الادارة المزرعية .

تنقسم القروض الزراعية زمنيا الى قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل فعند حاجة المزارع الى قروض قصيرة الاجل لتمويل الاستثمارات المتعلقة بمستلزمات الانتاج بفائدة مقدارها 5% فان مبلغ القرض المطلوب سيتحدد بالمقدار OA كما في الشكل التالي

شكل رقم (6) المقدار المثالي من رأس المال المقترض وفق التقسيم الزمني للقرض عند استخدام التحليل الحدي في دراسة طلب القروض هناك عاملان ينبغي اخذهما في الاعتبار اولهما ان التحليل الحدي يستخدم في الوقوف على الغرض الامثل لاستخدام القرض وثانيهما: ان التحليل الحدي يستخدم في الوصول الى الحد الامثل لحجم القرض عند توجيهه في الغرض الذي تم اختياره فيه .

ويمكن توضيح ذلك في المثال الافتراضي التالي:

مزارع يمتلك (4000) دينار وامامه ثلاث فرص استثمارية تتمثل بثلاث مشاريع انتاج حيواني يستطيع ان يستثمر رأس ماله في واحد او اكثر من المشاريع الثلاثة او مزيج منها مع الافتراض بان رأس المال يستعمل بإضافات كل واحدة منها الف دينار كل مرة ، والجدول ادناه يبين العوائد المتوقعة لكل الف دينار اضافية يستثمرها المزارع في كل مشروع.

جدول رقم (8) العوائد الصافية من كل (1000) دينار اضافية مستثمرة

كمية رأس المال	تسمين الاغنام	تسمين العجول	انتاج الالبان
الالف الاولى	1300	1500	1400
الالف الثانية	1200	1350	1150
الالف الثالثة	1200	1250	1100
الالف الرابعة	1100	1200	950
المجموع 4000	4800	5300	4600

معدل العوائد لكل دينار مستثمر بالنسبة للمشاريع الثلاثة

$$1,200 = 4000/4800 \text{ دينار مشروع لحم الغنم}$$

$$1,325 = 4000/5300 \text{ دينار مشروع لحم الابقار}$$

$$1,150 = 4000/4600 \text{ دينار مشروع الالبان}$$

ان المنطق الاقتصادي يقضي استثمار الالف الاولى في مشروع تسمين العجول لأنه يعطي عائدا مقداره (1500) دينار وهو يفوق جميع العوائد لبقية المشاريع الاخرى اما الالف الثانية والثالثة والرابعة فأنها تستثمر في مشروع انتاج الالبان وتسمين العجول وتسمين الاغنام لان كل من تلك المشاريع يفوق الذي بعده في حجم العوائد التي يحققها.